

ولذلك فإن الانتقال إلى ممارسات جديدة في تخطيط المدن لا يمكن أن يأتي، من التغييرات الفعالة أو القانونية وحدها، بل سيتطلب تمزيقاً على الأقل، إن لم يكن ثلاثة: - كسر جهاز القطاعية من الناحية الذرائعية من خلال إعادة تشكيل السلسلة المنطقية للخطط المتداخلة والهرمية للانتقال إلى سجل الإلزام ما بقي إلى حين في ترتيب مفعول "الإعلان".